تجفيف منابع الرشوة (2)

علي البداح

يتعين ربط الجهات الحكومية المتكاملة بعد إلغاء إجراءات لا داعي لها بين وزارات الدولة، بحيث تبدأ المعاملة وتنتهي في موقع واحد وعند موظف واحد، وهذا يستدعي وجود موظفين لخدمة الجمهور يتناسب وعدد المراجعين يومياً، وهذه ليست مشكلة لوجود جيش جرار من الموظفين لا عمل لهم حالياً.

لو توافرت الإرادة السياسية وتم اختيار قيادات للعمل الحكومي وغيره من الكفاءات والسمعة الحسنة، فإننا بالتأكيد نستطيع القضاء على آفة الرشوة. تستطيع الحكومة اتخاذ كل الإجراءات العملية التالية أو بعضها:

1- تحديد مسؤولية اتخاذ القرار لكل معاملة بمسؤول واحد يتحمل وحده أخطاء أي فرد يعمل تحت إمرته.

2- تبسيط الإجراءات بإلغاء أي مسؤولية لطرف آخر وتنفيذ العملية في موقع واحد، واستخدام الحاسوب في كل إجراءاتها ومستنداتها ومتابعتها من الموظف أو من طالب المعاملة.

3- ربط الجهات الحكومية المتكاملة بعد إلغاء إجراءات لا داع لها بين وزارات الدولة بحيث تبدأ المعاملة وتنتهي في موقع واحد وعند موظف واحد وهذا يستدعي وجود موظفين لخدمة الجمهور يتناسب وعدد المراجعين يومياً، وهذه ليست مشكلة لوجود جيش جرار من الموظفين لا عمل لهم حالياً.

4- أن يكون المتعاملون كافة مع الجمهور من الكويتيين المدربين لأن بعض ضعاف النفوس من غير الكويتيين يرضخون للضغوط أو يستسلمون لمشاعر الظلم لعدم مساواتهم بالكويتيين، فيلجؤون إلى الرشوة أو أنهم يشكلون غطاءً لمرتش كويتي في منصب مهم أو ثانوي يوفر لهم الموافقات والحماية، خصوصاً أن الراشي موجود ومستعد لشراء الضمائر.

5- منع فراشي الوزارات من استلام أي معاملة أو متابعة أي معاملة للمراجعين، ففي سبيل التكسب المالي يمكن لهؤلاء ارتكاب أخطاء أو التحايل على القانون لتمرير معاملة بدون مسوغات قانونية.

6- الترخيص لشركات تخليص المعاملات، لمن يرغب من أصحاب المعاملات، بعد تقديم ضمانات مالية يخصم منها غرامات كبيرة في حالة التجاوز من مسؤوليها أو مندوبيها، وذلك حتى يتم استخدام الأدوات والنظم الآلية في تقديم واستلام الطلبات والموافقات.

7- منع الشركات والمؤسسات من تقديم هدايا للمسؤولين وتحريم ذلك ببيان واضح ومحاسبة أي مسؤول يستلم مثل هذه الهدايا. فالشركات اعتادت على تقديم هذه الهدايا ليس تقديراً للمسؤولين ولكن طلباً لتيسير معاملاتهم، والتي تعتبر رشوة مغلفة.

8- منع الموظفين من التوصية باستخدام مكاتب خارجية معينة كإجراءات البلدية على سبيل المثال، فقد اتضح أن البعض يشير باستخدام مكاتب هندسية معينة لتجري المعاملة بسهولة ويسر مما يعني الاستفادة الشخصية من هذه التوصية.

9- إصدار تشريعات واضحة تشدد العقوبة على الراشي والمرتشي وتطبيق هذه القوانين بكل جدية وحزم.

10- أن يكون رئيس الوزراء جاداً وحازماً تجاه قضايا الرشوة وأن يعفي أي وزير في حكومته يزيد حول وزارته اللغط حتى يصبح الوزراء جادين في مكافحة هذه الآفة.

إن الحكومة قادرة على إيقاف هذا العبث، ولا يمكن قبول حجة أن هذا كلام غير مثبت. تستطيع الحكومة لو أرادت عبر أجهزتها وضع الكمائن وكشف كل مصادر الرشوة في دوائر الحكومة المختلفة... لو أرادت.

أ. د. محمد جابر الأنصاري *

ماذا قدم العرب للعالم والإنسانية؟

كثير ممن رأوا البيئة الصحراوية التي ظهر فيها الإسلام تصوروا أنه دين بدوي، لكنه في الحقيقة حركة معادية للبداوة، وكثيرة هي الآيات القرآنية الكريمة التي تندد بالأعراب، وتثني على العرب والقرآن الكريم يصف نفسه بأنه «قرآن عربي».

لو أردنا النظر ماذا قدم العرب للعالم والإنسانية والتطور الحديث لأدهشنا ما نراه.

أولاً: قدم العرب للعالم والإنسانية الإسلام الحنيف- ذلك الدين الكريم... الدين الحق... الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. وفي دراسة مقارنة للأديان- وباعتراف غير المسلمين- بدا أنهم يشعرون براحة فكرية وطمأنينه نفسية عندما يفهمون ويتفهمون الإسلام، وقد اعتنق الكثيرون الإسلام من غير العرب، وهم لا يفهمون العربية التي كُتب بها القرآن الكريم.

ثانياً: ثمة 300 مدينة أنشأها المسلمون، وعدها المؤرخ السوري القدير شاكر مصطفى، الذي عاش في دولة الكويت ومات فيها (انظر كتاب أزمة التطور العربي) الصادر عن المؤتمر المنعقد بجامعة الكويت عام 1973م، وكثير ممن رأوا البيئة الصحراوية التي ظهر فيها الإسلام تصوروا أنه دين بدوي، لكنه في الحقيقة حركة معادية للبداوة، وكثيرة هي الآيات القرآنية الكريمة التي تندد بالأعراب، وتثني على العرب والقرآن الكريم يصف نفسه بأنه "قرآن عربي".

ثالثاً: كانت "قضية القضايا" التي شغلت الفلاسفة والمفكرين في تاريخ الحضارة العربية- الإسلامية هي حالة التوفيق بين الفكر الديني والفكر العقلي: هل يلتقيان أم يتناقضان؟

فمن رأهما متفقين- وهم الأغلبية- ومن رأهما لا يتفقان، وكان الجاحظ أول من تعاطى بشؤون الفلسفة والعقل، لكنه كتب في أمور عدة، منها شؤون "الحيوان".

أما أول "فيلسوف" تؤرخ به الفلسفة في تاريخ الحضارة- العربية الإسلامية، فهو "الكِندي"، وهو عربي من بني كِندة، وقد تصدى لهذه القضية وغيرها من القضايا الفلسفية الخالصة.

وليس ضرورياً أن تكون بقية الفلاسفة من أصل عربي، فقد ظهر الفارابي وابن سينا وهما ليسا من أصل عربي، وقد ارتبط الفارابي بالفيلسوف اليوناني أفلاطون، وحاول أن يكتب كتاباً شبيهاً بجمهوريته هو كتاب "المدينة الفاضلة"، وهذا يدل على أن الفارابي كان يقرأ اليونانية.

أما ابن سينا، فقد كان نموذجاً للتلاقي والتلاحم بين الثقافتين العربية والفارسية، وبالإضافة إلى الفلسفة، كان طبيباً معروفاً، وكان طبه يدرس في أوروبا حتى قرون متأخرة، ومن روائعه في الشعر العربي "الحمامة".

وفيها يقول:

هبطت إليك من المحل الأرفع... ورقاء ذات تدلل وتمنع.

وهي قصيدة طويلة، ويكني بها عن "النفس" في الإنسان، وله من الكتب المرجعية كتاب "القانون" في الطب.

رابعاً: روح البحث العلمي: ينسب للعلماء العرب والمسلمين، نشرهم لروح البحث العلمي، ومنهم استقى علماء أوروبا هذه الروح، وعرفوا بها، وعلى عاتقهم أسست الجامعات في أوروبا.

خامساً: نقلهم للورق (المهم للكتابة) من الصين إلى الغرب، وكان ذلك أهم "إنجاز" قدموه للعلم وللعالم.

أما أهم ما قدمته الحضارة العربية الإسلامية للإنسانية فهو الروح السمحة التي عايشت بين الأديان والثقافات، وكانت مثار إعجاب وتقدير واعتراف الباحثين الأجانب، والملك عبدالله بن عبدالعزيز، يعمل على نشرها في السعودية، وكذلك الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البحرين، وقد ارتكز مشروعه الإصلاحي على ذلك من واقع البحرين وتعايش الأديان والثقافات فيها منذ أقدم العصور. والأجانب المقيمون في البحرين يقرون بذلك، ويعترفون به، والواقع أن دول الخليج العربية كافة يعيشون هذا الواقع الآن لأسباب اقتصادية وإنسانية.

* أكاديمي ومفكر من البحرين

الأغلبية الصامتة: أزمة فراغ

إبراهيم المليفي
mulaifi70@gmail.com

ما نعيشه الآن من ركود في الإنجاز وتزايد في التذمر مرده الأساسي يرجع للعناد، معارضة تستجدي جمهورها الغائب بعناوين مثيرة منسوخة من حقبة الانتصار المؤقت، وحكومة تعاني الانكشاف أمام الناس والعمل الفردي دون وجود معارضة حقيقية.

مثلما فقدت قوى المعارضة بشكل عام ميزة القدرة على حشد الناس من حولها، تعاني الحكومة اليوم ومنذ ديسمبر 2012 مأزق خلو الساحة من الخصم "المليان" الذي يصلح لدور المشجب كي تعلق عليه كل أسباب تأخر البلد لدرجة أنهم لم يجدوا غير "الإشاعات" سبباً جديداً يحملون عليه فشلهم وقلة حيلتهم.

كلا الطرفين المعارضة والحكومة اختار طريق الاختناق الذي أوصلهما إلى ما هما فيه الآن، المعارضة وجدت في التصعيد المتواصل، ورفع سقف المطالب العشوائية، وتغميس خطابها بالقضايا الطائفية، الطريق الأسرع لتحقيق مطلبها الأساسي، وهو العودة إلى نظام التصويت الرباعي، والحكومة من جهتها تلقفت حكم الإبطال الأول للبرلمان كهدية من السماء لتصفية كل صوت معارض لها؛ لأنها فقط ذاقت طعم العمل في برلمان لا تملك فيه الأغلبية الساحقة.

لقد نصح المخلصون كلا الطرفين دون جدوى، فقيل للمعارضة إن الإصلاح لا يكون بالتهديد والتعالي، ولا يكتمل دون وجود المرأة والشيعة والليبراليين، وقيل للحكومة لا حاجة بعد حكم "الدستورية" بسلامة نظام التصويت لتحقيق ما سيتحقق سلفاً دون مراسيم ضرورة، ودعوا الناخبين يكملون مهمة تصحيح اختياراتهم التي تمت تحت تأثير غضبة "الإيداعات والتحويلات".

ما نعيشه الآن من ركود في الإنجاز وتزايد في التذمر مرده الأساسي يرجع للعناد، معارضة تستجدي جمهورها الغائب بعناوين مثيرة منسوخة من حقبة الانتصار المؤقت، وحكومة تعاني الانكشاف أمام الناس والعمل الفردي دون وجود معارضة حقيقية.

الآن يحق لنا التساؤل، من يقف في وجه الحكومة كي لا تعمل؟ وما الذي قامت فيه دعماً للحريات العامة والتسامح؟ وأين الإجراءات التي تكفل للمواطن سبل العيش الكريم والمساواة وتحقيق العدالة الاجتماعية؟ يبدو أن الإجابة واضحة، لا جديد... كانت القضية وستظل هي الانفراد في الحكم ولا صوت يعلو فوق صوت الحكومة كما قال الوزير "المشنص".

«تسعد صفحة «إضافات» الأسبوعية التي تصدر كل يوم سبت، أن تحتضن ردود القراء وتعليقاتهم وآراءهم وصورهم المرسلة إلى العنوان الإلكتروني edhafat@aljarida.com على أن ترد تعليقات القراء مرفقة ببيانات الاتصال الخاصة بالمرسل، ونشدد على أنه لن يلتفت إلى الرسائل المجهولة المصدر أو تلك المتضمنة لآراء تتنافى مع الموضوعية والمهنية انطلاقا من دور «الجريدة» ونهجها الرامي إلى إعلاء قيم حرية التعبير عن الرأي بحياد وموضوعية وتوازن».

يوريكو كويكي *

أميركا تسير بلا هدف

PROJECT SYNDICATE

لم يحقق تردد وتناقض وتقلب الرئيس الأميركي باراك أوباما وألعابه السياسية مع الكونغرس الأميركي فيما يتعلق بمعاقبة سورية على استخدامها للأسلحة الكيماوية سوى أمرين؛ أولهما، رفع مكانة روسيا الدبلوماسية لأول مرة منذ سنوات عديدة. والثاني، تسبب في إثارة قلق حلفاء أميركا- من السعودية وإسرائيل إلى اليابان وكوريا الجنوبية- وهي دول تعتمد بشكل كبير على الوعود الأميركية. ومن أجل تقليل أثر تلك التداعيات فإنه يتوجب على الولايات المتحدة الأميركية أن تعمل على تطبيق الاتفاق مع روسيا بشأن إزالة أسلحة سورية الكيماوية بتصميم كبير... لكن هل ستقوم فعلياً بذلك؟

إن تعليقات وزير الخارجية الأميركي جون كيري العفوية عن إمكان تجنب الضربة العسكرية على سورية لو تم تسليم جميع الاسلحة الكيماوية كانت بمنزلة هدية دبلوماسية لروسيا، حيث ردت روسيا بسرعة وابتهاج، وقد سارع الكرملين الذي لا يعرف عنه مهارته الدبلوماسية في العادة، إلى اقتراح إجبار نظام الرئيس السوري بشار الأسد على الانضمام لمعاهدة الأسلحة الكيماوية ووضع مخزون الاسلحة الكيماوية السورية تحت رقابة الأمم المتحدة.

لقد تبين أن مبادرة بوتين أصبحت طوق نجاه دبلوماسيا، في وقت كادت فيه مناورة أوباما الساعية للحصول على موافقة الكونغرس على الهجوم على سورية أن تفشل، مما كان سيؤثر سلباً في سلطته كقائد للقوات الأميركية، وعلى الرغم من أن الاتفاقية قد تحرم نظام الأسد من بعض أكثر أسلحته خطورة، فإن العملية- إذا كان يمكن أن تسمى كذلك- التي جاءت بتلك الاتفاقية قد عززت الاعتقاد العالمي بأن السياسة الخارجية في فترة أوباما الثانية إما سياسة تسير بلا هدف وإما أنها سياسة تتجه للانعزالية.

إن الرد الأميركي على ما يطلق عليه اسم "الربيع العربي" على سبيل المثال افتقد للقناعة السياسية والتوجه الاستراتيجي، وحكام مصر العسكريون القدامى-الجدد على سبيل المثال قد خلصوا إلى قناعة مفادها أنه بالإمكان تجاهل الانتقادات الأميركية نظرا لأن أميركا لا تستطيع قطع مساعداتها عن مصر لأسباب جيوسياسية. عندما التقيت بوزير الخارجية المصري نبيل فهمي في أغسطس لمح بعدم رضا النظام الجديد عن محاولات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية التأثير في الشؤون المحلية لبلاده، وقال إن مصر تفهم أهمية الديمقراطية وحقوق الإنسان، لكن تجنب الاضطرابات يجب أن يكون على قمة أولويات الحكومة.

بالطبع التركيز على "الاستقرار" لا يعتبر شيئاً جديداً على الحكومات السلطوية، وكما قال لي برويز مشرف عندما كان رئيساً لباكستان وذلك خلال زيارتي لها كوزيرة دفاع اليابان "الديمقراطية؟ أنا أعرف كل شيء عنها".

تدعي الولايات المتحدة الأميركية بالطبع أنها هي أيضاً تعرف كل شيء عن الديمقراطية، لكن تناقضاتها الدبلوماسية- انتقاد النظام المصري مع الاستمرار بتزويده بالمعدات العسكرية- يمكن أن تؤدي فقط لتقويض العلاقات الثنائية، وهي نفس المقاربة الأميركية مع نظام مشرف التي أدت إلى تراجع كبير في العلاقات الأميركية الباكستانية.

وعواقب هذه المراوغة في السياسة الخارجية تنطبق على ما هو أبعد من الشرق الأوسط، ففي نوفمبر 2009 عندما زار أوباما اليابان أول مرة كرئيس، أكد أنه من هاواي وأنه فخور بأنه أول رئيس أميركي باسفيكي وبعد سنتين أشارت وزيرة الخارجية الأميركية آنذاك هيلاري كلينتون إلى "القرن الباسفيكي لأميركا" ملمحة إلى تحول في الاستراتيجية الدولية لأميركا.

إن إعلان "العودة لآسيا" شهد بداية "المحور" الشهير بالتركيز على الباسفيك في السياسة الخارجية الأميركية، أي التحول من الشرق الاوسط حيث كان الهدف من ذلك هو التعامل مع التحديات التي تفرضها الطموحات الجيوسياسية الصينية المتعاظمة. وقد رحبت جميع الدول الديمقراطية في آسيا (وبعض دولها السلطوية القليلة خصوصاً فيتنام) بذلك التطور.

صحيح أن الخطاب السياسي مهم في الدبلوماسية، إلا أن هذا المحور سيتم تقويضه بشكل كبير لو أدرك الآسيويون أن هناك نفس الفجوة بين كلمات أميركا وأفعالها والتي بدت واضحة في سياستها الشرق أوسطية (بالرغم من جهود كيري الحثيثة لإعادة إحياء محادثات السلام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية) وعلى وجه الخصوص هناك مخاوف متزايدة بأن تتبنى الولايات المتحدة الأميركية خيار "الدولتين العظيمتين" أي صفقة ضخمة مع الصين من أجل أن تقوم الدولتان بتحديد مصير آسيا من فوق رؤوسنا. إذا أخذنا بعين الاعتبار حجم ونفوذ دول مثل الهند واليابان وإندونيسيا وكوريا الجنوبية، فإن من المؤكد أن مثل هذه السيادة المشتركة سيكون مصيرها الفشل، مما يعني أنه على الرغم من إغراءات تبني مثل تلك العلاقة، فإنه يتوجب على أميركا مقاومتها.

لقد قام رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي بإطلاق نقاش وطني يتعلق بقيام البلاد بتحمل مسؤولية أكبر في الدفاع عن نفسها حيث لا تزال حكومته مؤمنة بشكل كبير بأهمية التحالف الياباني الأميركي كحجر الأساس للأمن الياباني (والآسيوي)، لكن حكومة آبي تقر أيضا أن هناك تحولات جيوسياسية كبيرة في العالم، وأن هناك الكثيرين في الولايات المتحدة الأميركية يشعرون بالانجذاب لفكرة الانعزالية، وعليه فإن آبي يشعر بأنه ملزم بوضع اليابان في موقع يمكنها من مساعدة الدول الديمقراطية في آسيا بإدارة أي أزمة، والتي يمكن أن تنشأ في حالة حدوث تغيير في الحضور الإقليمي الأميركي.

سوف ترحب اليابان خلال الأيام القادمة بكارولين كينيدي ابنة الرئيس جون كينيدي والسفيرة الأميركية الجديدة المحتملة، وستجد كارولين أن اليابان تجدد نفسها وتجدد التزامها بالحريات في القارة الآسيوية... لذا نأمل أن يسهم هذا المثال، الذي يشبه تعهد والدها قبل 53 سنة بالدفاع عن الحرية، في استحضار أفضل ما في الروح الأميركية من قيم ومثاليات.

* وزيرة الدفاع اليابانية السابقة، ومستشارة سابقة للأمن القومي الياباني، كما عملت سابقاً كرئيسة للحزب الياباني الديمقراطي وهي تعمل حاليا عضوة في البرلمان الياباني.

«بروجيكت سنديكيت» بالاتفاق مع «الجريدة»

جيه. برادفورد ديلونغ *

الخفض التدريجي وظله

PROJECT SYNDICATE

المشكلة هي أن الأسواق المالية لا تصدق ببساطة زعم البنوك المركزية بأن رغبتها الحالية في خفض التيسير الكمي تدريجياً غير مرتبطة بأي رغبة في زيادة أسعار الفائدة القصيرة الأجل في المستقبل. ويعتقد المستثمرون أن نفس محافظي البنوك المركزية الذين يسعون إلى قطع التيسير الكمي سيتلمسون الأعذار أيضاً في المستقبل لإلغاء توجيهاتهم الجريئة بشأن تكاليف الاقتراض.

تعهدت البنوك المركزية في منطقة شمال الأطلسي بعدم زيادة أسعار فائدتها الاسمية القصيرة الأجل إلى أن تُظهر الاقتصادات التي تخدمها أنها تعافت إلى حد كبير، حتى الآن لم يحدث ذلك، بل إن هذه الاقتصادات لا تزال تعاني في مواجهة الرياح المالية العكسية المتمثلة بالتقشف؛ وتحت وطأة حالة من عدم اليقين حول ما إذا كان الحزب الجمهوري في أميركا قد يقوض في واقع الأمر "إيمان الولايات المتحدة وكامل رصيدها" من خلال السماح للحكومة الفدرالية بالتخلف عن سداد ديونها؛ ومن جراء نظام تمويل الإسكان المعطل؛ فضلاً عن عدم اليقين حول كيفية تخصيص أعباء التكيف البنيوي.

وفي ظل كل هذه القضايا غير المحلولة فيبدو من السابق لأوانه أن تبدأ البنوك المركزية في شمال الأطلسي حتى مجرد الحديث عن إنهاء التحفيز النقدي، ولكنها رغم هذا تفعل ذلك على وجه التحديد. وهي لا تخبرنا بأنها سوف تتراجع عن وعدها بعدم زيادة أسعار الفائدة قبل الأوان، ولكنها تقول إن قدرتها على تحمل الاستمرار في تضخيم موازناتها العمومية من خلال شراء سندات طويلة الأجل في مقابل أموال نقدية أصبحت محدودة للغاية، وقد يكون "الخفض التدريجي" المزعوم لمثل هذه المشتريات- رغم تأجيله من قِبَل مجلس الاحتياط الفدرالي الأميركي في الأسبوع الماضي- احتمالاً ليس ببعيد.

والمشكلة هي أن الأسواق المالية لا تصدق ببساطة زعم البنوك المركزية بأن رغبتها الحالية في خفض التيسير الكمي تدريجياً غير مرتبطة بأي رغبة في زيادة أسعار الفائدة القصيرة الأجل في المستقبل. ويعتقد المستثمرون لأسباب وجيهة أن نفس محافظي البنوك المركزية الذين يتلمسون الأعذار الآن لقطع التيسير الكمي سوف يتلمسون الأعذار أيضاً في المستقبل لإلغاء توجيهاتهم الجريئة بشأن تكاليف الاقتراض.

وسوف يظل هذا هو اعتقاد المستثمرين ما لم يعرض عليهم محافظو البنوك المركزية في شمال الأطلسي أسباباً مقنعة تجعلهم يصدقون أن المزيد من التوسع في الموازنات العمومية للبنوك المركزية في شمال الأطلسي ينطوي على مخاطر كبيرة حقاً.

ولكن كيف نفهم تزايد المخاطر عندما اشترى بنك الاحتياطي الفدرالي ما قيمته 85 مليار دولار أخرى من الأوراق المالية الطويلة الأجل في سبتمبر؟

يزعم البعض أن التيسير الكمي يزيد من المخاطر لأن الممولين يستخدمون هذه الأموال النقدية الإضافية لاستثمارها في الخارج، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملات في بلدان المقصد. ثم يعمل محافظو البنوك المركزية في هذه البلدان على توسيع المعروض من الأموال المحلية وخفض أسعار الفائدة عليها، فتعاني اقتصاداتها فرط النشاط، ولكن كيف نعتبر هذه المخاطر مشكلة تخص بنك الاحتياط الفدرالي؟

يقول آخرون إن المخاطر تتزايد لأنه عندما يشتري بنك الاحتياط الفدرالي سندات الخزانة، يستجيب النظام المالي بتوسيع الائتمان والحفاظ على مراكز أكثر خطورة في الإجمال. وعندما تنخفض تكاليف تحمل المخاطر يتم تخصيص كمية أكبر من القدرة على تحمل المخاطر.

ولكن هذا يتجاهل حقيقة مفادها أن القدرة على تحمل المخاطر تنطوي على جانب الطلب فضلاً عن جانب العرض. ويعمل التيسير الكمي على تحييد المخاطر المرتبطة بمدة سندات الخزانة- حساسية أسعار السندات للتغيرات في أسعار الفائدة- ضمن البنوك المركزية التي ستحتفظ بالأوراق المالية حتى تاريخ استحقاقها. وعلى هذا فهل تعني المخاطر الأقل في الإجمال مخاطر أعلى في الإجمال؟

هذا غير منطقي، فمن هم الذين أصدروا كل السندات الخطرة واستبعدوا كل القروض الخطرة لزيادة الكم الإجمالي من المخاطر؟ إنهم ببساطة لا وجود لهم- ولو أنه أمر رائع لو كان لهم وجود، لأنهم كانوا سيأخذون المال ويحملون الناس على العمل على بناء الأصول التي كانوا يأملون أن تسمح لهم بسداد قروضهم بأرباح معقولة.

ولكن هناك آخرون يقولون إن المخاطر لا تتزايد بالنسبة إلى القطاع الخاص ككل بل بالنسبة إلى مؤسسات ذات أهمية نظامية شاملة اعتادت على الالتزامات القصيرة الأمد بأسعار فائدة منخفضة والأصول الطويلة الأجل بأسعار فائدة مرتفعة. وتعتمد هذه المؤسسات على قانون الأعداد الكبيرة الذي من المفترض أن يسمح لهم دوماً بالاحتفاظ بسنداتهم الطويلة الأجل إلى تاريخ استحقاقها، وجني أرباح بلا مجازفة من الفارق في أسعار الفائدة (على الأقل في غياب أي أزمة مالية، وفي هذا الحالة فإن هذه المؤسسات سوف تُنقذ على أي حال).

ولكن أي المؤسسات تلك التي تخلق المخاطر النظامية؟ إذا كانت هي البنوك التجارية في الولايات المتحدة، فإن السياسة المناسبة تتلخص في إرسال مفتشي البنوك للتأكد من أنها لا تخوض مجازفات لا ضرورة لها بالودائع المؤمن عليها من الحكومة والتحضير لوضعها تحت الحراسة القضائية إذا لزم الأمر. وإذا كانت المشكلة في البنوك الأميركية العالمية وكان صناع السياسات في بنك الاحتياط الفدرالي الأميركي لا يثقون بقدرة قانون "دود-فرانك" للإصلاح المالي لعام 2010 على تمكين الحل السليم والحراسة، فإن السياسة المناسبة تتلخص في تسليط الضوء على أوجه القصور في قانون "دود-فرانك"، وليس إرسال إشارات "الخفض التدريجي" التي تؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وتقويض صلاحية البنك المتمثلة باستهداف تحقيق المستوى الأقصى من تشغيل العمالة.

يتعين على صناع السياسات في بنك الاحتياط الفدرالي الأميركي وغيره من البنوك المركزية في شمال الأطلسي، والذين يعتقدون أن المزيد من التوسع في التيسير الكمي يفرض مخاطر كبيرة، أن يفسروا لنا على وجه الدقة ما هي تلك المخاطر ولماذا نحتاج إلى اتقائها الآن. وإذا لم يحدث هذا- إذا ظلت المخاطر التي تفرض إنهاء التيسير الكمي مبهمة وغامضة- فإنهم لن يتمكنوا من مواجهة اعتقاد المستثمرين بأن الخفض التدريجي للتيسير الكمي اليوم يعني مساراً جديداً لأسعار الفائدة غداً.

* المساعد الأسبق لوزير الخزانة الأميركية، وأستاذ الاقتصاد بجامعة كاليفورنيا في بيركلي، وباحث مشارك لدى المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية.

«بروجيكت سنديكيت» بالاتفاق مع «الجريدة»